القصف التركي على شمالي سوريا.. تصاعد في أعداد الضحايا

ورقة إحاطة مشتركة من أعضاء شبكة مسجلي الإصابات[1]

خلفية

تنفذ تركيا عمليات عسكرية في سوريا منذ عام ٢٠١٦، ومنذ عام ٢٠١٨ تركزت هذه العمليات على المجتمعات ذات الغالبية الكردية في شمالي سوريا، بحجة حماية حدود تركيا ومكافحة الإرهاب.

وتضمنت هذه العمليات قصفاً جوياً واسع النطاق.

ففي عام ٢٠١٨، اجتاحت القوات العسكرية التركية منطقة عفرين (شمال غربي سوريا)، تليها سري كانيه (رأس العين) وتل أبيض عام ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين، قامت تركيا بتهجير أكثر من ٧٠٠ ألف شخص قسراً من هذه المناطق التي لا تزال تحت السيطرة التركية. كما نفذت تركيا مئات الغارات الجوية وهجمات الطائرات بدون طيار، مما تسبب في خسائر واسعة النطاق في الأرواح وأضرار في البنية التحتية المدنية الحيوية.

على الرغم من أن الأدلة الموثقة تؤكد حدوث انتهاكات مستمرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لم يتم حتى الآن إجراء تحقيق دولي أو مستقل في الأعمال العسكرية التركية في شمالي سوريا.

الضحايا

جددت القوات التركية القصف العنيف في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، إذ سجل قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس ٢٦٤ موقعاً شمال شرقي سوريا استهدفتها القوات التركية خلال فترة العشرة أيام الممتدة بين ٥ تشرين الأول/أكتوبر و١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وتضمنت هذه المواقع ١٨٥ منطقة سكنية وما لا يقل عن ٣١ موقعاً للبنية التحتية المدنية بما في ذلك مدرسة ومستشفى. وبلغ إجمالي الغارات٣٥٦ غارة، منها ٢٦٧ غارة بالمدفعية والأسلحة الثقيلة، و٢٥ غارة بالطائرات الحربية، و٦٤ غارة بالطائرات المسيرة.

وتسبب هذا القصف بمقتل تسعة مدنيين على الأقل، بينهم امرأة وطفلان. كما قُتل ٣٩ عسكريًا. وأصيب ما لا يقل عن ١٥ مدنياً، من بينهم ثلاث نساء وأربعة أطفال؛ وأصيب ٣٤ عسكريا.

منذ بداية عام ٢٠٢٣ وحتى بداية أكتوبر، تسببت الغارات الجوية التركية في شمالي سوريا في مقتل ٣٢٤ شخصاً بينهم ١١٤ مدنياً. وكان من بين القتلى المدنيين ١٩ رجلاً وسبع نساء وخمسة أطفال. وكان من بين المدنيين المصابين ٦٣ رجلاً و٨ نساء و١٢ طفلاً. وكان بعض من التقت بهم قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس، أصيبوا بجروح خطيرة، ومن بينهم من لا تزال شظاياهم مغروسة في أجسادهم. ولا يزال جميع الأفراد المتضررين يعانون من الصدمات النفسية.

---

[1] تم إعداد هذه المذكرة الموجزة بالتعاون مع منظمة "كل ضحية مهمة" مع أعضاءCRN ، وكالة نورث برس, Airwars ، ولا يعكس بالضرورة آراء أعضاء CRN الآخرين.

سجلت AirWars ما لا يقل عن ٥٤٥ قتيلاً مدنياً و١,٤٠٦ مصاباً مدنياً نتيجة الهجمات التركية في جميع أنحاء سوريا، بين عامي ٢٠١٨ و٥ أكتوبر ٢٠٢٣ وحدثت غالبية هذه الحالات في المناطق ذات الغالبية الكردية في شمالي سوريا، وتتوفر اتجاهات البيانات التراكمية والمعلومات المتعلقة بالضحايا المدنيين على موقع Air wars .

توصلت التحقيقات التي أجراها قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس حول حوادث إلحاق الضرر بالمدنيين جراء القصف التركي، إلى أن معظم الضحايا المدنيين قتلوا أو أصيبوا في أماكن عملهم، أو على الطريق، أو في منازلهم.

يشير حجم ونمط الخسائر في صفوف المدنيين إلى انتهاك المادة ٥١ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، التي تحظر الهجمات العشوائية وتطالب أطراف النزاع بحماية السكان المدنيين.
وبالمثل، فإن الهجمات المتعمدة أو العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية قد تشكل جرائم حرب بموجب المادة ٨ من ميثاق الأمم المتحدة روما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

دراسة الحالة: ٥ أكتوبر ٢٠٢٣

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت القوات التركية معمل النفط وقرية كرداهول بطائرة مسيرة.

وكان رجل وابنه يقفان أمام منزلهما، على بعد حوالي ٤٠٠ متر من معمل النفط، عندما تعرض للقصف. وأفاد شهود عيان أنه في غضون ثوان وقع انفجار هائل، وملأ الغبار المناطق المحيطة، وتناثرت الشظايا في كل الاتجاهات. أسفر ذلك عن مقتل الأب محمد العليوي، وإصابة نجله معتصم (١٣ عاماً) بجراح خطيرة.

"دفعني والدي إلى الداخل وقام بحمايتي، ثم أصيب بالشظية القاتلة. وقال معتصم: "لقد فقدت الوعي واستيقظت في المستشفى". وأصيب المعتصم بجروح في عينه اليسرى، وكانت الجروح في الوجه تتطلب غرزاً. ولا تزال شظايا الشظايا عالقة في صدره.

وفي اليوم نفسه، استهدفت طائرة تركية مسيرة في أطراف مدينة الحسكة، مصنعاً للبناء في قرية مشيرفة الحمة. وقتلت الطائرة بدون طيار عدنان عبدي، حارس أمن المصنع البالغ من العمر ٥٢ عاماً، وهو أب لثلاثة أطفال. أصابت القذيفة الأولى المدخل الذي كان يقف فيه عدنان، مما أدى إلى مقتله على الفور.

"ما زلت لا أستطيع أن أصدق أن ابني قد قُتل. وكان مدنياً وغير مسلح ولم يشكل أي تهديد لتركيا. كيف يمكن أن يقتلوه بهذه الطريقة؟ " قالت والدة عدنان، الشيخة حسن.

الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية

إن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية الأساسية لها آثار عكسية على سكان المنطقة الذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين شخص، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في مخيمات النزوح في المنطقة. وقد أدى استهداف حقول النفط ومحطات الطاقة ومرافق المياه والغاز إلى الحد بشدة من إمكانية الوصول إلى الطاقة والمياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وقد تم توثيق هذه الاعتداءات وآثارها في التقرير الأخير الصادر عن قسم الرصد والتوثيق في وكالة نورث برس.

ولم تنكر السلطات التركية استهداف البنية التحتية والمنشآت الحيوية، إذ أعلن وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، أن تركيا تعتبر جميع البنية التحتية في شمال شرقي سوريا هدفاً عسكرياً "مشروعاً".

دراسة الحالة: ٩ أكتوبر ٢٠٢٣

في ٩ أكتوبر/تشرين الأول، كانت فرح عدنان، البالغة من العمر ١٣ عاماً، مع والدتها وثماني نساء أخريات يجمعن القطن في قرية بشرية في الدرباسية (محافظة الحسكة، شمال شرق سوريا). وتعرضوا لقصف مدفعي تركي، ما أدى إلى إصابة خمسة منهم. وكانت إصابات فرح خطيرة، مما أدى إلى بتر ساقيها. وأصيبت أربع نساء، من بينهن شقيقتان، بشظايا في الرأس والساقين والبطن.

"عندما سقطت القذيفة بالقرب من فرح، حاولت أنا وبناتي الاختباء بين القطن. وقالت حمدة العبيد، إحدى المصابات: "بعد لحظات قليلة، بعد ذلك الصوت المرعب، لم أتمكن من العثور على بناتي وبدأت بالبحث عنهن لأجد كل واحدة منهن في جزء مختلف من الحقل". ولا تزال المرأة تتساءل كيف جعل انفجار القذيفة بناتها على مسافة بعيدة منها.

وفي نفس اليوم قصفت تركيا قرية مستورة القريبة من بلدة عين عيسى. وأدى ذلك إلى مقتل طفلين هما نادية العياش (٨ سنوات) وابن عمها علي العياش (٦ سنوات) بالقرب من منزلهما.

التوصيات

- دعوة جميع أطراف النزاع في سوريا، بما في ذلك القوات المسلحة التركية والجماعات المسلحة العاملة تحت السيطرة الفعلية لتركيا، إلى ضمان حماية المدنيين والأعيان المدنية والبنية التحتية من الهجمات وآثار الأعمال العدائية.
- إدانة القصف الجوي العشوائي الذي تقوم به تركيا للمدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في شمالي سوريا، والدعوة إلى الوقف الفوري لمثل هذه الهجمات.
- تذكير جميع أطراف النزاع بأن القانون الدولي يحظر تدمير أو إزالة أو "جعلها عديمة الفائدة" - مثل منشآت المياه - التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.
- الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل ومحايد في الجرائم المحتملة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في الملكية نتيجة للعمليات العسكرية التركية في شمالي سوريا.